

الديوانية في الكويت منتدى سياسي وثقافي واجتماعي، وملتقى دوري لمناقشة أهم قضايا الساعة وفيها يصنع جزء من تاريخ الكويت على جميع الأصعدة.

«الأخبار» ومن منطلق حرصها على نقل نبض الشارع وآراء الشعب في القضايا التي تشغل المواطنين تخصص صفحة أسبوعية تصدر كل أحد لزيارة إحدى دواوين الكويت ورصد هموم وشجون روادها، وصولاً إلى نقل أمين لهذه الهموم.

تحدثوا عن القضايا المطروحة على الساحة وتطرقوا لهموم منطقة جابر العلي

رواد ديوانية عبدالله مجرن لـ «الأخبار»: مستشفى العدان لا يغطي احتياجات السكان الصحية.. والتعليم بحاجة إلى تطوير شامل

- الكويت غنية واقتصادها قوي وأبنائها أكفاء ويمكن النهوض بالخدمات فيها بسرعة
- منطقة جابر العلي بحاجة إلى العديد من الخدمات وزيادة المسطحات الخضراء ونادٍ رياضي
- الوحدة الوطنية قضية غير قابلة للمزايدة أو النقاش والحرية لا تعني التعدي على الآخرين
- الاستجابات فقدت بريقها وقوتها لكثرتها وباتت تؤثر على عملية التنمية



رواد ديوانية عبدالله مجرن ونقاش حول احتياجات منطقة جابر العلي وهموم السكان (إسماعيل البطراوي)



عبدالله مجرن يتحدث إلى الزميل حسين البريكان

وتزيينها من خلال التشجير والتخضير، ونتمنى وجود نادٍ رياضي مجهز بأفضل الأجهزة والأدوات الرياضية المتطورة، وتعاني هذه المنطقة من غياب الأمن في شوارع المنطقة وطلب بتكثيف دوريات الأمن.

فرصة للحكومة

وقال نائب رئيس نقابة البترول محمد الهملان إن النواب اعطوا الحكومة الفرصة والوقت الكافي لمراجعة حساباتها واستدراك أخطائها عن طريق الإقالة أو التودير وحل هذه الأزمة، وكان خطأ وزير الإعلام خطأ كبيراً كما يمزق الوحدة الوطنية وللأسف نحن لا نعلم هل هو يتجاهل ذلك أم يتعمد ترك هذه الفضائيات تشتم وتذف وتهدم الجسد الكويتي حيث كانت لها ابعاد أعمق مما هو متوقع فهذا الأمر تعدى مسألة الحرية ووصل إلى الأمن القومي الداخلي، فالوزير لم يفعل شيئاً من لقاء نفسه فهو أعلق القناة بعد التحرك النبائي والشعبي الذي حدث فما تدار الأمور هكذا بفاعل وردود أفعال من المفترض أن البلد مسؤولياته مراعاة تطبيق القوانين ومراعاة أمن الوطن والمحافظة على الحريات والنسيج الاجتماعي، فالأمر الإعلامي في قمة الأهمية والحساسية فإذا لم يسر بكل دقة وحيادية يكون معول هدم للمجتمع.

وذكر الهملان أن الاستجواب هو استحقاق دستوري، وأكبر سبب هو التناول على الوحدة الوطنية وإن وزير الإعلام لا يحتاج كل هذا التشدد في تشديد العقوبات في قانون المرئي والمسوم فالقانون موجود ولكن يريد التطبيق والتفعيل لكي يحافظ على أمن البلد، والحريات العامة ويتدارك كل الأخطاء السابقة، أما تشديد العقوبات فهذا أمر خطير ومرفوض نهائياً لأنه يحد من الحريات العامة ويوجه حسب أهواء منفذ القانون لأنه من خلاله يستطيع تحريكه على أي شخص وتجنبه لشخص آخر حسب المصالح الشخصية وحسب تحريك القضايا، فيجب على الوزير تحريك القانون الحالي لكي يعرف سياسياته من إيجابياته ومن ثم يمكن التعديل، فالتعديل يأتي بعد تجربة طويلة، فهذا القانون مكون من شقين، وهو أن تقوم وزارة الإعلام بتعيين المراقبين لمعرفة من أين يأتي تمويل لهذه القناة ومراقبة حسابية دقيقة إضافة إلى المراقبة العامة على الحريات ومدى ملائمتها مع القوانين، فالتعديل المقترح من الوزير هو خطوة أو قفزة إلى المجهول، تخشى عواقبه قد تكون هناك مآرب أخرى وستكون مساحة خصبة لمن يريد تطبيق الديكتاتورية في الكويت، فهذا الاستجواب هو مصير بلد واستحقاقنا وأهم من جميع مشاريع البلد التنموية لأن فيه مساساً بكرامة الشعب الكويتي وتمزيقاً للجسد الكويتي فالوحدة الوطنية والأمن الداخلي لهما أولوية عن غيرهما لأنهما أساس بناء وطن حقيقي أما الخطط الإنمائية فهي عبارة عن ميرانيات، فيجب على البلد ألا يقف عند استجواب أو سؤال بل عليه أن يسير وفق خطوط متوازنة فالوزير مسؤول عن وزارته ماليًا وإداريًا وسياسيًا وعن أخفاقاتها.

الخطة الإنمائية

وبدوره أكد حمد الرويحل أن الاستجواب قد فقد بريقه لأنه تأخر كثيراً ولو أنه قدم في السابق لكان أفضل ونال استحفاً وتأييداً أكثر من وضعه الحالي، لأننا لا ننهاون في قضية فيها مساس بالوحدة الوطنية يمكننا التنازل عن كل القضايا السياسية إلا الوحدة الوطنية وخاصة أن وزير الإعلام أحد الأسرة الحاكمة الذي يجب ألا يفرق بين طبقات المجتمع الكويتي.

وتوقع الرويحل بأن هناك بعض النواب سيقولون إن الاستجابات سوف تؤثر على الخطة الإنمائية رغم أننا قبل 4 شهور واجهنا أزمة الاستجابات الأربعة جميعها في يوم واحد وانتصرت الديمقراطية ولم يكن هناك أي تأزيم بل العكس صحيح تمت الموافقة على الخطة الإنمائية وقرار قانون المعاقين وهذا يدل على مدى التفاهم والتعاون المشترك وأنه جاد في تحمل مسؤولياته فبالتالي لا اعتقد أي تأثير حقيقي على أي استجواب ما لم يقم البعض بذكر هذه النقطة مقابل التكتسب.

وتابع: وللأسف نحن نعاني من طروحات بعض وسائل الإعلام التي تثير الفتن وتسيء لعلاقتنا مع دول الجوار، فعلى الحكومة المبادرة الجدية للحد من ذلك وتطبيق مواد الدستور لكي تنتشل نفسها من الفساد الذي أصبح في الفترة الحالية علامة مسجلة في الكويت حتى المنظمات الدولية بدأت تشير إلى قضايا الفساد، فمثل قضية التنمية كيف اعطى الثقة الكاملة للمستثمر الأجنبي لتحقيق رغبة صاحب السمو الأمير في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً، كيف يدخل أمواله واستثماراته في دولة حكومتها لا تستطيع الحفاظ على أموالها ولا تقوى على الدفاع عنها ومعاقبة الفاسدين والمفسدين فكيف اعطيتها أموالاً إذا كانت غير قادرة على المحافظة على أموالها؟ فإذا كانت الحكومة جادة تضع قوانينها في نصب عينها وتقوم بتطبيقها، فنحن محتاجون إلى المصداقية والشفافية ولأصحاب قرار فعال لا يهابون ويهمهم مصلحة البلد فقط، فوكل في المصالح والألا يطبق على بعض الفئات وترك الآخرين، فالقوانين لا يوجد هناك من يبرزع منها لأنها تطبق على الجميع حتى الظلم إذا توزع بالعدالة لا يغضب منه أحد، فما بالك من دولة مؤسسات ودستور وقوانين فقط، فقلوا القوانين والدستور وليس البلد بكل أريحية واستقرار أما تسيير البلد بالبركة والمحابة والخواطر والاسترضاء فهذه ليست دولة لأن مثل هذه الأمور تكون في دواوين في المناسبات الاجتماعية، فيجب على رجال الدولة أن يكونوا على يقين بأننا دولة ذات سيادة وقوانين مدنية وسلطات وأدأ طبق القانون على الجميع فلا يوجد هناك من يبرزع.

المجلس من أجل 50 ديناراً ورد المجلس وأقرها، وصارت مشكلة الدوائر وحل المجلس وأقرها بعد عودته، فالخبير السياسي لا يستطيع حالياً تحديد الأوضاع السياسية في هذا البلد توقع غير المتوقع فكل شيء لدينا في هذا البلد متقلب وغير ثابت فأجوازنا السياسية متشابهة مع أجوازنا الجوية والله يخلق من الشبه أربعين.

بريق الاستجواب

وأكد صالح العازمي أن النائب المستجوب على الدقاسي تأخر كثيراً وإن هناك خللاً شنيعاً في الاستجواب بأنه أما يقدم في حينه أو تأخيره سنة كاملة لأننا خرجنا من أربعة استجابات في فترة قصيرة، خاصة أننا كنا نحتفل بالأعياد الوطنية وهلا فبراير والبلد تعمه الأفراح والاحتفالات فلا نريد أن نغير هذه الحياة المستقرة والجميلة بالاستجابات وتعبئة النفوس.

وأوضح العازمي أن الاستجابات فقدت بريقها وقوتها لكثرتها ولا تأتي بنتيجة فالاستجواب في السابق كنا نستمتع عند الإعلان عنه حيث كانت له قوة كبيرة، ونتمنى من النائب على الدقاسي تأجيل استجوابه لكي تهدأ النفوس وتوضح الخلل وبحجة الأمور في وزارة الإعلام وتوقع أن الخطة الإنمائية التي أقرت في المداولة الأولى من قبل الحكومة والمجلس ستأثر بمثل هذه الاستجابات ومن الأجر التأخر إلى دور الانعقاد المقبل حتى تتضح بعض الرؤى وتابع أن الاعتداء على الوحدة الوطنية أمر مرفوض ولكن من خلال الفترة الحالية فإن الأمور التامت ورجعت المياه إلى مجاريها وبدأنا نعالج شيئاً ما، بدأنا نرى بصيصاً من الأمل لحياة جديدة، والأني يأتي استجواب ويعرقل الأمور وكاننا نرجع للخلف ونتمنى ألا نعود إلى نقطة الصفر ونتحدث عن الفتنة والطائفية والقبلية والفئوية والصفات التي أصبحت دخيلة على المجتمع، مؤكداً أن الاستجابات مستحقة ومن حق أي نائب أن يستعمله وهذا حق من حقوقه ويجب ألا يتهاون فيه، ولكن هناك مرونة، والأني يكون هناك نوع من المبالغة، ونتمنى أن تكون هناك مبادرة وطنية فنحن نعيش في الأعياد الوطنية والاحتفالات فيترض أن تكون النفوس أكبر من الطلبات الشخصية.

وقال العازمي إن منطقة جابر العلي منطقة متكاملة لكن ينقصها بعض الخدمات مثل العناية بمظهر المنطقة الداخلي والخارجي

وتابع عبدالله بأن قانون المرئي والمسوم عندما نتحدث فيه هو كلام من الماضي فلماذا لا يطبق؟ فالقانون موجود ولكنه لم يأخذ حقه في التفعيل ولم يطبق على الجميع بالعدالة والمساواة، فأنا أناشد نواب الدائرة الخامسة بشكل خاص أن يكون لهم موقف واضح من الاستجواب ونتمنى ألا يتخاذل البعض أو يقاوض على هذا الاستجواب، كنا نتقبل مقايضة في السابق، أما في هذا الاستجواب فلا تقبل لأنه أمر محزن ويمس نسيجنا الاجتماعي الأوحد، فما حصل من قبل البعض لا يسمى بالحرية لأن الحرية هي عدم التعدي على حدود الآخرين.

استجواب مستحق

ومن جهته أكد محمد رشود أن وزير الإعلام تخلى عن دوره وعمله وعدم تطبيق قانون المرئي والمسوم على الأحداث التي حصلت وهي السب والذف والشتم من خلال أكثر من قناة، مشيراً إلى إيمانه الكلي بالحرية والديموقراطية ولكن أن تكون وفق حدود الأدب والعقلانية فما يجري وما هو حاصل الآن شيء غير مرتب وليس على أساس، فالمشكلة أن الحكومة تقوم في قراراتها من خلال فعل ورد الفعل، فلولا الخروج الذي حصل في الأندلس وصرخة العقيلة لما قام الوزير بإغلاق القناة فالحكومة لدينا تسير على نهج واضح ومعين.

وقال الرشود إن الاستجواب مستحق لأن هناك مساساً بأبناء الشعب والاستهزاء بهم ويجب عدم التخاذل في معاقبة المسيء ولكن تأخر الاستجواب يعود إلى إعادة الصفوف ومشاورات ونظرات ثانية للمستجوبين وإعطاء الحكومة الفرصة الكافية للتدوير وطبعاً معروف للوزير أنه لا يريد حقبة وزارة الإعلام بالخفاء والعين، فما هي الأسباب التي جعلت الحكومة تترك الوزير في مكانه؟ فهذه رسالة عناد، العناد في الأخير لا يأتي بنتيجة وخاصة في وضعنا السياسي الحالي وتابع بأنه لا يراهن على المجلس بعد الجلسة الماراثونية ذات الاستجابات الأربعة وواحد منها سري، فمجلسنا مختطف فمن الصعب حل مجلس الأمة لأنه مجلس ولا في الاحلام بالنسبة للحكومة، ففي المجالس السابقة كان المجلس مثل هذا المجلس فأنا لا أراهن على المجلس ولا على الحكومة ولا على ردة فعل الحكومة.

وقال إن الخطة الإنمائية أقرت في المداولة الأولى حقوق الشمال وسوف تقرر المصفاة الرابعة وستطرح وفي السابق حل

اجتمع عدد من السياسيين والنقابيين وبناء منطقة جابر العلي في ديوانية الناشط السياسي عبدالله مجرن وتطرقوا إلى العديد من الأمور والقضايا المطروحة على الساحة، وأكدوا أن الاستجواب المقدم من النائب علي الدقاسي من كتلة العمل الشعبي ضد وزير الإعلام الشيخ أحمد عبدالله هو استحقاق دستوري لأن ما حدث كان له تأثير على الوحدة الوطنية وخرق ذلك الجسد الكويتي، وأوصحوا أن تأخر الاستجواب أفقده بريقه وذلك لأسباب عدة منها إعادة ترتيب الصفوف والمشاورات وتبادل وجهات النظر بين النواب وكذلك إعطاء الحكومة الفرصة الكافية لكي تقوم بالمبادرة في تحسين الوضع، كما استغربوا موقف وزير الإعلام تجاه بعض الفضائيات واعتبروا هذا الأمر يهدد أمننا الداخلي وأنه يتعدى مسألة الحريات فعلى وسائل الإعلام الالتزام بالحيادية والدقة لأن الإعلام هو المظهر الخارجي عند الدول الأخرى ويجب أن يكون طرحة بناء وأن يلتفت الجميع حوله بنوع من الأدب والاحترام بعيداً عن الأثارة والاستفزاز والإساءة إلى أعرافنا وتقاليدنا.

ولفتوا إلى أن قانون «المرئي والمسوم» موجود لكن نريد من قبل الوزير تفعيله وتطبيقه فقط لا غير فالتعديل عليه يعتبر قفزة إلى المجهول، لا تحمد عقباها وأكدوا أن هذا الاستجواب لا يؤثر في العلاقة بين السلطتين وأنه في مصلحة البلد، فنحن بحاجة إلى المصداقية والشفافية من الحكومة في جميع القضايا والدود عن مصالح الشعب فنحن في دولة ذات سيادة وفيها قوانين وسلطات، كما نتمنى من النواب الذين اعلموا دعمهم لهذا الاستجواب أن يقفوا بوعودهم لأنهم الآن على المحك.

«الأخبار» زارت ديوانية عبدالله مجرن، وفيما يلي التفاصيل:

تحدث صاحب الديوانية عبدالله مجرن عن مشاكل المنطقة وقال جميع المشاكل متشابهة هنا ومن أبرزها النقص في الخدمات بشكل واضح فالجانب الصحي لدينا يبرزف دماؤه بوجود مستشفى واحد على مستوى المنطقة العاشرة التي تعتبر من كبريات المحافظات في الكويت من ناحية المساحة والتعداد السكاني.

الوضع الصحي

وأضاف: لا شك أن فتح بعض المستشفيات المساعدة له هو عمليات ترقيعية للتستر على ما هو اعظم مثل مستشفى القلب والكلية، لكن نحن نطالب المسؤولين عن الملف الصحي بالنظر للوضع الصحي وإيجاد الحلول المناسبة لمستشفى واحد محافظتين أمر غير عقلاني وليست هناك مساواة ولا عدالة، فنتمنى إنشاء مستشفيات في كل محافظة مستشفى للمواطنين وآخر للمقيمين لكي تتجنب الضغط والزحمة والأخطاء الطبية المتكررة التي ذهب ضحيتها العديد من الأشخاص ولكي يكون هناك تطوير في الخدمات والأدوات وأن تكون هناك رواتب تحفيزية لمن يعمل فيها ودعمهم، كما نتمنى من الخطة الإنمائية تطوير الجانبين التعليمي والصحي لكننا للأسف محبطون من خلال التجربة مع الحكومة ومن القرارات الحكومية فبناؤنا اليوم يتخرجون في الجامعات والمدارس ويصلون إلى أعلى مراتب العلم وهم لا يفقهون اللغة الإنجليزية، وعلى الجانب الصحي يجب بناء ستة مستشفيات وتجهيزها بأحدث المعدات الحديثة والاستعانة بشركات طبية أجنبية لتنتهي بذلك القضية الصحية والعلاج بالخارج، فليس هناك من يريد أن يتخذ قراراً فالكويت بلد غني ودولة اقتصادها قوي في الإمكان تطويرها والنهوض بالخدمات فيها في ظرف أيام بسيطة وتطرق عبدالله مجرن إلى استجواب النائب علي الدقاسي المقدم من محور واحد وهو عدم تطبيق قانون المرئي والمسوم على بعض القنوات الفضائية إلى وزير الإعلام الشيخ أحمد عبدالله قائلاً أنه استجواب مستحق وقوي ولا جدال في ذلك من خلال اهم قضية مطروحة فيه وهي الوحدة الوطنية وهذه القضية غير قابلة للنقاش، وغير قابلة للمزايدة ونحن متفائلون بأنه استجواب قوي سيحظى بتأييد كبير وهناك أكثر من 22 نائباً اعلموا دعمهم لهذا الاستجواب نتمنى من هؤلاء النواب الوفاء بوعودهم فالنواب الذين أقسموا على دعم هذا الاستجواب الآن هم على المحك.

واحيها لها

الشعب والوطن

رئيسي أهلي تلفزيون

رئيسي إعلامي صحف

Alwaleel TV

الوأي ذنون العدالة

الوأي الذنباء السياسة الدار النهار اليوم الخميس